Maroc: Ouverture à Barcelone du cycle du cinéma marocain contemporain et des droits de l'Homme

La filmothèque de la ville catalane de Barcelone abrite, depuis mardi dernier et jusqu'au 29 courant, le cycle de cinéma marocain et les droits de l'Homme.

Initiée par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Association art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), cette manifestation vise, selon les organisateurs, à éliminer les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du 7ème art marocain apparue à la fin des années 90 et son engagement en faveur des droits de l'Homme.

Des tables rondes et débats seront animés les 15 et 16 courant par des réalisateurs et professionnels marocains lors de cet événement, avec la participation de Faouzi Bensaid, Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhamari, Leila Kilani et l'actrice Marjana Alaoui.

Le cycle sera, par ailleurs, marqué par la projection de plusieurs films marocains tels que "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Zéro" de Nour-Edine Lakhamari, "My Land" de Nabil Ayouch, "Les héros de l'inconnu" de Hassan Kher, "A Casablanca, les anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri.

http://fr.allafrica.com/stories/201501150884.html

مخرجون مغاربة في دورة للسينما المغربية وحقوق الانسان ببرشلونة

7423/16

افتتحت مساء الثلاثاء بمقر الخزانة السينمائية ببرشلونة دورة للسينما المغربية وحقوق الإنسان تحت شعار "ما بعد طنجة ..المغرب اليوم" ، بمشاركة 13 مخرجا سينمائيا مغربيا.

ويؤطر هذه الدورة التي ستدوم الى غاية 29 يناير الجاري، الكاتب العربي الحرثي (كاتب وأستاذ اللغة الإسبانية بجامعة محمد الخامس) والفنان ديفيد كاستيو (ممثل إسباني).

وقال الحرثي الذي ترأس رفقة صارم الفاسي الفهري المدير العام للمركز السينمائي المغربي و إستيفا ريامباو مدير الخزانة السينمائية الكاطالونية، افتتاح هذه الدورة، إن هذا الملتقى السينمائي يتضمن أفلاما تتطرق بالإضافة الى الحقوق المدنية والسياسية الى قضايا الحريات الفردية والمساواة والحقوق الثقافية والهجرة الى غير ذلك.

وأوضح أن سمة هذه الافلام تتجلى في كونها تسلط الضوء على الاختلالات الاجتماعية والأخلاقية مشيرا الى أنها تتطرق لجميع المواضيع دون خوف من الحكي .

وأضاف أن هذه الافلام التي تزامن إنتاج جلها مع مرحلة الانتقال السياسي الذي عرفها المغرب خلال التسعينات من القرن الماضي ، أخذت من الروح الأدبية لعدد من الأبداعات ذات الصيت العالمي مثل "الخبز الحافي" لمحمد شكري ، و"ملك لاهابانا" للكاتب الكوبي بيدرو خوان غوتييرس مبرزا أن الأمر يتعلق "بجمالية تعمل على تحويل الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية، لتصبح من موضوع تفكير ونقاش أخلاقي إلى مطالبة مباشرة بحقوق الإنسان".

و قد تم خلال يوم افتتاح الدورة عرض شريطين سينمائيين ، الاول قصير يحمل عنوان " أمل" ، لمخرجه علي بن كيران ، ويحكي قصة طفلة مغربية تعيش في البادية المغربية، تصحا يوميا في الفجر لتمشي عشرة كيلومترات رفقة أخيها الصغير لتلتحق بالمدرسة.

والشريط الثاني لنرجس النجار ويحمل عنوان " العيون الجافة" ويحكي بدوره عن الحياة في قرية بربرية محاطة بالجبال، حيث النساء يعشن ظروفا صعبة ويهبن أجسادهن للغرباء.

يذكر أن هذا الملتقى السينمائي ينظم بمساهمة من الخزانة السينمائية الكاطالونية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الفن والكرامة (أرتدا) ، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة ، حسب منظميها ، إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب ، وكذا التعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينات من القرن الماضي والتي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

8980/10

أفلام تتميز بجمالية قوية وواقعية عنيفة

13 مخرجا مغربيا في دورة السينما المغربية وحقوق الإنسان بإسبانيا

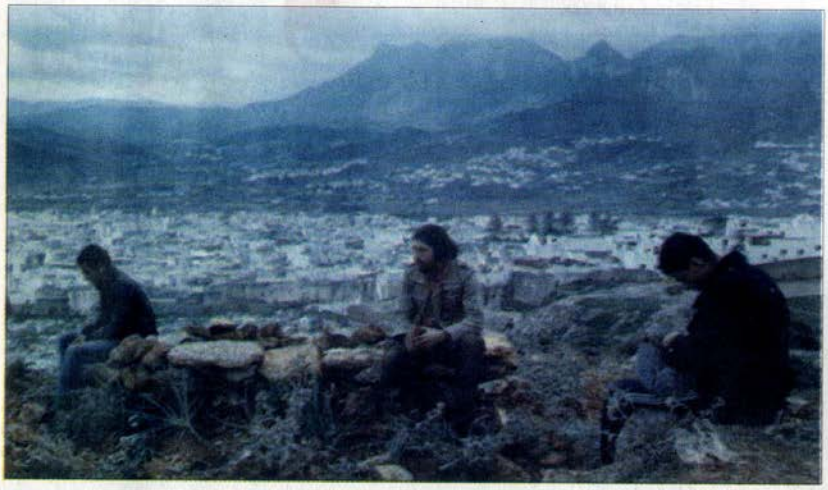

تتواصل بالخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة دورة للسينما المغربية وحقوق الإنسان تحت شعار "ما بعد طنجة ..المغرب اليوم"، بمشاركة 13 مخرجا سينمائيا مغربيا.

ويؤطر هذه الدورة، التي ستستمر فعالياتها إلى غاية 29 يناير الجاري، الكاتب العربي الحرثي (كاتب وأستاذ اللغة الإسبانية بجامعة محمد الخامس) والفنان ديفيد كاستيو (ممثل إسباني).

ويساهم في تنظيم هذا الملتقى السينمائي الرفيع، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية من أجل الفن والكرامة (أرتيدا) بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، إلى تصحيح التصورات النمطية حول المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد، خاصة التيار السينمائي، الذي ظهر خلال التسعينيات من القرن الماضي والذي يعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وقال الحرثي، الذي ترأس رفقة صارم الفاسي الفهري المدير العام للمركز السينمائي المغربي وإستيفا ريامباو مدير الخزانة السينمائية الكاطالونية، افتتاح هذه الدورة، إن هذا الملتقى السينمائي يتضمن أفلاما تتطرق بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية إلى قضايا الحريات الفردية والمساواة والحقوق الثقافية والهجرة إلى غير ذلك، مشيرا إلى أن "هذه الأفلام تتميز بجمالية قوية وواقعية عنيفة تجعل من التفاوتات الاجتماعية والفكر الأخلاقي والسياسي والثقافي في موقف حرج".

وأوضح، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن سمة هذه الأفلام تتجلى في كونها تسلط الضوء على الاختلالات الاجتماعية والأخلاقية مشيرا إلى أنها تتطرق لجميع المواضيع دون خوف من الحكي.

وأضاف أن هذه الأفلام التي تزامن إنتاج جلها مع مرحلة الانتقال السياسي الذي عرفها المغرب خلال التسعينيات من القرن الماضي، أخذت من الروح الأدبية لعدد من الإبداعات ذات الصيت العالمي مثل "الخبز الحافي" لمحمد شكري، و"ملك لاهابانا" للكاتب الكوبي بيدرو خوان غوتييرس مبرزا أن الأمر يتعلق "بجمالية تعمل على تحويل الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية، لتصبح من موضوع تفكير ونقاش أخلاقي إلى مطالبة مباشرة بحقوق الإنسان".

وتنظم في إطار هذه ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي، والممثلة مرجانة العلوي. وتم، خلال يوم افتتاح الدورة، عرض شريطين سينمائيين، الأول قصير يحمل عنوان "أمل"، لمخرجه علي بن كيران، ويحكي قصة طفلة مغربية تعيش في البادية المغربية، تصحو يوميا في الفجر لتمشي عشرة كيلومترات رفقة أخيها الصغير للتحق بالمدرسة.

والشريط الثاني لنرجس النجار ويحمل عنوان "العيون الجافة" ويحكي بدوره عن الحياة في قرية بربرية محاطة بالجبال، حيث النساء يعشن ظروفا صعبة ويهن أجسادهن للغرباء.

يذكر أن هذا الملتقى السينمائي ينظم بمساهمة من الخزانة السينمائية الكاطالونية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الفن والكرامة (أرتدا)، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة، حسب منظميها، إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، وكذا التعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينات من القرن الماضي والتي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان. كما سيتم عرض عدد من الأشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين الخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

الفيلم الصحراوي "رواد المجهول "يشارك في مهرجان للسينما ببرشلونة

http://sahara24.net/news5673.html

تنطلق، اليوم الثلاثاء بمقر الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة، فعاليات دورة حول السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان يؤطرها الى غاية 29 يناير الجاري.

يساهم في تنظيم هذه الأيام السينمائية، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية الكاطالونية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الفن والكرامة (أرتدا)، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينيات من القرن الماضي والتي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وستنظم في إطار هذه الدورة، يومي 15 و16 يناير الجاري، ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي والمخرج الصحراوي حسن خر بفيلمه الوثائقي المتميز "رواد المجهول"والذي يتحدث -بجرأة فريدة -عن تجربة الإعتقال السياسي بالصحراء وقد لقي الفيلم شعبية واسعة في الأوساط الصحراوية والدولية حيث يعتبره عدد من النقاد الفيلم الإحترافي الوحيد بالصحراء وقد تم عرضه في مهرجانات دولية متعددة وقد عرضته أيضا العديد من القنوات الفضائية وقنوات الأنترنت لكن تليفزيون العيون أو أي تلفزة عمومية وطنية لم يعرضوه الى الأن وهذا مثير للإستغراب إضافة لعدم قيام الدولة بترجمته إلى لغات أجنبية ليكون أحسن سفير للترويج عن الإنصاف والمصالحة بالصحراء وعن حرية الرأي

للإشارة فالمخرج الصحراوي المحترف الوحيد بالصحراء حسن خر خريج أكبر معهد للسينما بالإتحاد السوفياتي وأوروبا "الفكيك" وله فيلمين سينمائيين قصيرين وحاصل على جائزة أحسن مخرج بمهرجان القاهرة للإعلام والتليفزيون بمصر وصاحب العديد من الأعمال الوثائقية المتميزة بتلفزة العيون ومن بينها برنامج أمنير الشهير..و سيعرض الفيلم مساء الجمعة 16 يناير وتتلوه ندوة لمناقشته يشارك معه في المهرجان الفاعل الجمعوي والحقوقي عبد المالك لديربي رئيس جمعية الشعلة بالطانطان الجهة المساهمة في إنتاج الفيلم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كما سيتم أيضا عرض عدد من الأشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين الخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

يالسياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة وجه من أوجه التضامن مع البلدان الإفريقية وتكريس للبعد الإنساني في العلاقة معها (وزيرة)

الرباط /15 يناير 2015/ومع/ أكدت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، السيدة بسيمة الحقاوي، اليوم الخميس بالرباط، أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة تمثل وجها من أوجه التضامن مع البلدان الإفريقية وتكريسا للبعد الإنساني في العلاقة التي تربط بين المملكة وهذه الدول. وأبرزت السيدة الحقاوي، خلال لقاء مفتوح مع عدد من السفراء والدبلوماسيين المعتمدين في المغرب، في إطار الملتقى الدبلوماسي الذي تنظمه "المؤسسة الدبلوماسية"، أن المغرب ومن خلال هذه السياسة، التي تستند إلى توجيهات جلالة الملك محمد السادس وإلى المقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا التقرير الصادر **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول هذا الموضوع والالتزامات الدولية للمملكة، يطمح إلى تطوير علاقاته مع إفريقيا وإعطاء هذه العلاقات بعدا استراتيجيا. ودعت الوزيرة إلى استثمار هذه السياسة الجديدة للهجرة، والتي تنطلق من ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين وتستند إلى مقاربة تشاركية تروم تنزيل هذه السياسة في برامج وتحويلها إلى ممارسة قانونية، وكذا الاستفادة منها ومن المهاجرين باعتبارهم عنصرا بشريا وبوابة لتقوية علاقات المغرب مع إفريقيا. وأبرزت أن هذه السياسة الجديدة تجسدت بإجراءات عملية وملموسة تمثلت في إطلاق تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين وتوفير الشروط الإنسانية لضمان حسن استقبال المهاجرين في وضعية قانونية، مذكرة، في هذا الصدد، بمجموعة من مشاريع القوانين التي تعزز الترسانة القانونية الرامية إلى النهوض بأوضاع المهاجرين وحمايتهم وإدماجهم، بينها مشروع القانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. من جانب آخر، استعرضت السيدة الحقاوي، خلال هذا اللقاء، أبرز المجالات والقضايا التي يستهدفها العمل الاجتماعي بالمغرب، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الفعاليات المدنية، بغية توفير بيئة تسمح للمواطن المغربي في وضعية هشاشة بالاستفادة من المواكبة والتضامن والمساعدة، مشيرة إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الحملة الوطنية الحالية للتضامن التي أطلقها جلالة الملك قبل أسبوع، وغيرها من المبادرات التضامنية، تلتقي في أهدافها مع العمل الحكومي الرامي إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية ومحاربة الهشاشة وترسيخ ثقافة التضامن لدى المجتمع المغربي. وقالت إن الحكومة الحالية لديها "مسؤولية تاريخية" في ما يتعلق بتنزيل الدستور، سواء في ما يخص القوانين التنظيمية أو مشاريع القوانين المتعلقة بإحداث الهيئات، لاسيما المعنية بتفعيل العمل الاجتماعي والتضامني، وكذا تعزيز الترسانة القانونية في المجال، مؤكدة، في هذا الصدد، على وجود إرادة سياسية قوية لخروج مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى حيز الوجود. كما أبرزت الوزيرة أن الحكومة الحالية تمكنت من إنجاز ثلثي التزاماتها ذات الصلة بالخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة، حيث تم، بهذا الخصوص، إشراك المجتمع المدني الذي خصصت له 22 مليون درهم للانخراط في هذا الورش من أجل تحقيق المساواة ونشر ثقافة الإنصاف وتقليص الفجوة بين الجنسين. وأشارت إلى أنه تمت أيضا بلورة وتعديل العديد من القوانين لفائدة المرأة، فضلا عن إنشاء مجموعة من المراصد من قبيل المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء والمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام والمرصد الخاص بالنوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية. وسجلت، في جانب ذي صلة، أن التحصين ضد ظاهرة زواج القاصرات انطلق مع مدونة الأسرة منذ سنة 2004، مبرزة أن بعض حالات هذا الزواج دفعت إلى الحد من السلطة التقديرية للقاضي للترخيص بزواج القاصرات، عبر رفع السن الأدنى المسموح فيه للقاضي بالترخيص به إلى 16 سنة، إذا توفرت باقي الشروط اللازمة لهذا الترخيص. وبخصوص تشغيل القاصرات، قالت السيدة الحقاوي إن دراسة أنجزت بهذا الشأن أظهرت أن تواجد القاصرات كخادمات في البيوت أصبح ظاهرة نادرة في طريقها إلى الزوال، بفضل اهتمام المغرب بهذه الظاهرة ومحاربتها عبر الحرص على تمدرس الفتيات ومكافحة الهدر المدرسي، فضلا عن نشر الوعي داخل الأسر المغربية بهذا الخصوص. كما أشارت الوزيرة إلى عدد من المنجزات التي تم تحقيقها، لاسيما تفعيل صندوق التكافل العائلي وإرساء آلية تقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة واللواتي يتكفلن بأطفالهن اليتامى. من جانبهم، ثمن عدد من السفراء والدبلوماسيين، الذين حضروا هذا اللقاء، المبادرات التي انخرطت فيها المملكة، سواء تلك الرامية إلى تفعيل توجهها التضامني مع إفريقيا، أو تلك التي تهدف إلى النهوض بوضعية الفئات المجتمعية الهشة وحمايتها.

http://www.menara.ma/ar/2015/01/15/1549295-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

رئيس مجلس الشيوخ الإسباني يشيد بالسياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة

أكد رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، بيو غارسيا إسكوديرو، اليوم الأربعاء بالرباط، أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة تعد تتويجا لمجهود جبار قامت به المملكة في ظرف وجيز من أجل النهوض بأوضاع المهاجرين وتعزيز اندماجهم.

وقال إسكوديرو، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش ترأسه ثالث جلسات الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني المغربي – الإسباني التي تمحورت حول ''التنقل والهجرة: دور البرلمان''، إن هذه السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة تعد تتويجا ''لمجهود جبار قامت به المملكة في ظرف وجيز، وأنا على يقين بأن هذه السياسة تعطي ثمارها حاليا وستعطي ثمارا أفضل مستقبلا''، مبرزا ''الدور الأساسي'' الذي تلعبه الرباط ومدريد في مجال مراقبة الهجرة غير القانونية.

كما نوه رئيس مجلس الشيوخ الإسباني بالمجهود ''الهائل'' الذي يبذله المغرب في مجال الهجرة القانونية وتعزيز اندماج المهاجرين من خلال هذه السياسة الجديدة، مبرزا، في السياق ذاته، حضور المهاجرين المغاربة واندماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي بإسبانيا، ومشيدا بمساهمتهم في التنمية الاقتصادية لبلاده.

ومن جهته، استعرض الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تستند على التوجيهات الملكية السامية، والمقتضيات الدستورية الجديدة، والتقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع والالتزامات الدولية للمغرب.

وأوضح بيرو أن هذه الاستراتيجية، التي تم إعدادها وفق مقاربة تشاركية استمرت منذ شتنبر 2013 إلى دجنبر 2014 وجرى فيها الانفتاح على التجارب الدولية، تقوم على أربعة أهداف كبرى، تتجلى في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان، وإقامة إطار مؤسساتي ملائم، وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني.

وأضاف الوزير أن هذه الاستراتيجية تتميز بكونها تسعى إلى جعل السياسة العمومية في مجال الهجرة سياسة منسجمة وشمولية وإنسانية ومسؤولة، مشددا على أن نجاحها مصيري بالنسبة لآلاف الأشخاص ولبلدان الشمال والساحل على حد سواء.

وبدوره، دعا السكريتير الثاني بمجلس الشيوخ الإسباني، رامون رابانيرا، إلى تعزيز التعاون بين المغرب والبلدان الأوروبية بشكل عام وإسبانيا بشكل خاص في مجال الهجرة، مؤكدا في هذا الصدد، على ضرورة التوفيق بين الإجراءات الأمنية في المجال واحترام حقوق الإنسان، وكذا تعزيز صورة المملكتين المغربية والإسبانية كبلدين ''جديين وحازمين'' في مقاربتهما وتعاطيهما مع إشكالية الهجرة.

جانبها، قالت النائبة الثانية لرئيس مجلس الشيوخ الإسباني، يولاندا فسنتي كونزاليس، إن المغرب وإسبانيا، اللذين يتقاسمان الكثير من التحديات وتجمعهما روابط ثقافية وتاريخية، مطالبان بتوحيد جهودهما لوضع سياسات مشتركة كفيلة برفع التحديات المرتبطة بمجال الهجرة.

واعتبرت أنه حان الوقت بالنسبة للبلدين من أجل التفكير بشكل هادئ في سبل مواجهة الإشكاليات الراهنة التي يطرحها تدفق المهاجرين، لاسيما تلك المرتبطة بالشبكات الإجرامية، مبرزة أن الرباط ومدريد أبانتا عن التزامهما بمكافحة الهجرة غير الشرعية وبالعمل على تعزيز ادماج المهاجرين القانونيين.

من جانبها، شددت كنزة الغالي، النائبة الثانية لرئيس مجلس النواب، على أن المغرب وإسبانيا مدعوان، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز التعاون في مجال الهجرة، بالنظر إلى التحديات الأمنية والاجتماعية التي بات يطرحها هذا المجال.

وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن المقاربة الأمنية من قبل البلدين ليست كافية وحدها للتعاطي مع مسألة الهجرة، وهو ما يؤكده استمرار تدفق المهاجرين غير القانونيين، مثيرة، في السياق ذاته، عددا من القضايا التي تهم الجالية المغربية بإسبانيا، لاسيما وضعية السجناء المغاربة في السجون الإسبانية والمشاركة السياسية للمهاجرين وانعكاسات الأزمة الاقتصادية عليهم.

يشار إلى أن أشغال الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني المغربي – الإسباني، التي افتتحت اليوم، توزعت على أربع جلسات ناقش خلالها البرلمانيون المغاربة والإسبان مجموعة من المواضيع تتعلق بالأساس بالسياسة والأمن، والتعاون الاقتصادي، والتنقل والهجرة، والحوار الثقافي بين المغرب وإسبانيا.

وتعكس الدورة الثالثة لهذا المنتدى الإرادة المشتركة للبرلمانين المغربي والإسباني في تعزيز الحوار والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ظل مناخ صعب مطبوع بتنامي الإرهاب والتهريب والتطرف.

http://www.ahdath.info/?p=46456

قِلّة الأسرّة بمستشفى الرازي بسلا تحْرمُ سجينا من العلاج

يَعيشُ محمد النضي منذ سنة 2008 داخلَ أسوار السجن المحلّي بمدينة سلا، بعْدَ متابعته بتهمة ارتكاب جريمة قتْل، رُغمَ أنّ المحكمةَ أمرت بإيداعه مستشفى الأمراض العقلية، كوْنُه يعاني من مرض نفسي مزمن، غيْرَ أنّ عدم توفّر الأسّرة داخل مستشفى الرازي بمدينة سلا، حالَ دون ذلك.

وحسبَ مُراسَلةٍ توصّلتْ بها عائلة محمد النضي، المعتقل بالسجن المحلي بسلا، تحت رقم 46037، من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد توصّل المجلس بجواب من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، جوابا على الشكاية التي وضعتها عائلة السجين لدى المجلس.

ويُفيد ردّ الوكيل العامّ للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط أنّ النيابة العامّة توصلت برسائل من طرف مدير السجن المحلي بسلا، مفادها أنّه سبق أن وجّه مراسلات إلى مدير مستشفى الرازي للأمراض العقلية والنفسية بسلا، حوْل السجناء المحكومين بانعدام المسؤولية، ومن بينهم السجن محمد النضي.

وكانَ ردّ مدير مستشفى الرازي للأمراض العقلية والنفسية بسلا –بحسب ردّ الوكيل العامّ للملك باستئنافية الرباط على مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان– أنّ إيداع السجين محمد النضي بالمستشفى المذكور مُتعذّر، بعلّة عدم توفّر أسرّة شاغرة.

عدمُ توفّر أسرّة شاغرة لاستقبال السجناء المحكومين بانعدام المسؤولية في مستشفى الرازي بسلا، جعل إدارته تُدْرجُ السجين محمد النضى ضمن لائحة الانتظار الخاصّة بالمودعين قضائيا، رغم أنّ السجين يعيش وضعا مُزريا داخل السجن المحلي بسلا، بحسب ما صرح به أحد أفراد عائلته لهسبريس.

وتقول المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جوابا على مراسلة عائلة السجين، الداعية إلى تنفيذ المقرر القضائي بإيداع ابْنها في مستشفى الرازي بسلا، أنّ المندوبية وجّهت السجين المعنيّ إلى مستشفى الرازي، تنفيذا لقرار المحكمة القاضي بانعدام مسؤوليته، ولمْ يتمّ إيداعه بالمستشفى لعدم توفّر الأسرّة، وتسجيل اسمه في قائمة الانتظار.

وأكّدت المندوبية العامة لإدارة السجون أنها "تسهر وبصفة منتظمة على إشعار النيابة العامة، وكذا إدارة المستشفى المذكور (مستشفى الرازي بسلا)، بأسماء السجناء الذين لم تنفّذ الأحكام الصادرة في حقهم، والتي تقضي بإيداعهم بمستشفى الأمراض العقلية قصد إيجاد حلّ لوضعية هذه الفئة من السجناء".

غيْرَ أنّ مُراسلات المندوبية العامّة لإدارة السجون لا تجد طريقها إلى التفعيل، في ظلّ انعدام أسرّة شاغرة بمستشفى الرازي، وتُطالبُ عائلة السجين محمد النضى بالتدخّل العاجل لنقل ابنها إلى المستشفى، وقال أحد أفراد عائلته إنه "يعيش وضعا مأساويا داخل السجن"، وأضافَ أنّ القمْل ينتشر في كافة أنحاء جسده، وصارَ يأكلُ من القُمامة، في ظلّ غياب أي رعاية صحيّة.

وتُؤكّد الخبرات الطبيّة التي أمرتِ المحكمة بإجرائها (تتوفّر هسبريس على نسخ منها)، أنّ السجين محمد النضى أنه يعاني، قبل وأثناء ارتكاب الجريمة، من اضطرابات عقلية خطيرة مثل انفصام الشخصية مع مفهوم الخطورة، وعدم القدرة كليا على الفهم والعوز، بحسب الخبرة التي أجراها الطبيب الكولونيل محمد زكرياء بشرة.

وتُضيف الخبرة الطبيّة أنّ المتهم، وفْق نتائج الخبرة، يعتبر غير مسؤول فيما يتعلق بالوقائع المنسوبة إليه، وأنّ حالته العقلية الراهنة تتطلّب رقابة طبيّة نفسية مستمرّة التي يحكمها قانون الاحتجاز القضائي؛ وتنحو الخبرة الطبيّة التي أجريت للمتهم في مستشفى الرازي في نفس الاتجاه.

وتقول الخبرة التي أجراها الدكتور جلال رفيق، وهو الطبيب الرئيس بمستشفى الرازي بسلا، وطبيب اختصاصي في الأمراض النفسية، إنّ الفحص السريري الذي أجراه على محمد النضى، البالغ من العمر حوالي أربعين سنة، بيّن أنّه يعاني من مرض ذهاني مزمن من نوع انفصام الشخصية.

وتضيف الخبرة الطبية أنّ المعني بالأمر كان يعاني أثناء ارتكاب الجريمة من اضطرابات ذهانية لها علاقة بظهور المرض الذي تطوّر منذ سنة 2011، والمتمثل في اضطرابات ينتج عنها تدهور كبير في القدرات العقلية للفرد، وخاصة القدرة على التمييز، والتي تجعله غير مسؤول عن الأفعال المنسوبة إليه.

ولَمْ تفْلح عائلة السجين محمد النضى، في إيجادِ مكان لابنها داخل مستشفى الرازي للأمراض العقلية والنفسية، رغم المراسلات الكثيرة التي وجّهتها إلى وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية العامّة لإدارة السجون، وطرْقها أبواب البرلمان وتساءل أحد أفراد العائلة "هل عدم توفّر الأسرة داخل مستشفى الرازي يعتبر تبريرا مقنعا ليموت الإنسان في السجن؟".

وأضاف لمتحدّث أنّ السجين يوجد في المرتبة 13 ضمن لائحة الانتظار التي وضعتها إدارة المستشفى، الذي لا يتوفر سوى على 15 سريرا، علما أنّ المساجين الذين يُحالون على المستشفى هم من محكومي الجنايات، والذين يقضون سنوات طوالٍ داخل السجن، "وهذا معناه أنّ ابْننا سيقضي سنوات وسنوات داخل السجن قبل أن يجد سريرا شاغرا للعلاج في مستشفى الرازي"، يقول المتحدث.

وتُطالبُ عائلة السجين محمد النضى الجهات المسؤولة بالتدخّل العاجل لإيجاد سرير لابنها داخل مستشفى الرازي، خصوصا وأنّ حالته تتطوّر من سيّء إلى أسوأ داخل سجن الزاكي بسلا.

http://www.journalmaroc.com/%D9%82%D9%90%D9%84%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%91%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%92/

تجربة الاعتقال السياسي بالصحراء (رواد المجهول)حاضرة في مهرجان دولي للسينما

انطلقت يوم الثلاثاء 13 يناير الجاري بمقر الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة، فعاليات دورة السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان وتستمر الى غاية 29 يناير الجاري، يساهم في تنظيم هذه الأيام السينمائية، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية الكاطالونية، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجمعية الفن والكرامة (أرتدا)، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينيات من القرن الماضي والتي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وستنظم في إطار هذه الدورة، يومي 15 و16 يناير الجاري، ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي والمخرج الصحراوي حسن خر بفيلمه الوثائقي المتميز "رواد المجهول"والذي يتحدث –بجرأة فريدة –عن تجربة الإعتقال السياسي بالصحراء وقد لقي الفيلم شعبية واسعة في الأوساط الصحراوية والدولية حيث يعتبره عدد من النقاد الفيلم الإحترافي الوحيد بالصحراء وقد تم عرضه في مهرجانات دولية متعددة وقد عرضته أيضا العديد من القنوات الفضائية وقنوات الأنترنت لكن تليفزيون العيون أو أي تلفزة عمومية وطنية لم يعرضوه الى الأن وهذا مثير للإستغراب إضافة لعدم قيام الدولة بترجمته إلى لغات أجنبية ليكون أحسن سفير للترويج عن الإنصاف والمصالحة بالصحراء وعن حرية الرأي

للإشارة فالمخرج الصحراوي المحترف الوحيد بالصحراء حسن خر خريج أكبر معهد للسينما بالإتحاد السوفياتي وأوروبا "لفكيك" وله فيلمين سينمائيين قصيرين وحاصل على جائزة أحسن مخرج بمهرجان القاهرة للإعلام والتليفزيون بمصر وصاحب العديد من الأعمال الوثائقية المتميزة بتلفزة العيون ومن بينها برنامج أمنير الشهير..و سيعرض الفيلم مساء الجمعة 16 يناير وتتلوه ندوة لمناقشته يشارك معه في المهرجان الفاعل الجمعوي والحقوقي عبد المالك لديربي رئيس جمعية الشعلة بالطانطان الجهة المساهمة في إنتاج الفيلم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كما سيتم أيضا عرض عدد من الأشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين الخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

http://saharascoop.com/news2554.html

ميدلت : اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة تنظم لقاءا تواصليا مع هيئات المجتمع المدني لإقليمي ميدلت و خنيفرة

عرف فندق قصر تمناي، يوم السبت 10 يناير 2015 تنظيم لقاء تواصلي لفائدة هيئات المجتمع المدني بإقليمي ميدلت و خنيفرة ،و ذلك في إطار النهوض بثقافة حقوق الانسان و حمايتها و كذا في **إطار توجيهات المجلس الوطني لحقوق الانسان المتعلقة بإشراك النسيج الجمعوي بجهة بني ملال خريبكة** في وضع خطة العمل و برنامج للإشتغال .

افتتح اليوم الدراسي على الساعة العاشرة و النصف صباحا ،بحضور رئيس اللجنة الجهوية لذات المجلس السيد علال البصراوي و الذي أكد خلال مداخلته ان هذا اللقاء يهدف بالأساس الى تشخيص دقيق لوضعية حقوق الانسان بإقليمي ميدلت و خنيفرة كما حث المشاركين على تقديم مقترحاتهم لبلورة عمل مشترك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم و مختلف الفئات .

بعدها جاءت مداخلة النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية، السيد مصطفى السليفاني و الذي أكد من خلالها على ان الوزارة واكبت من البداية هذه الثورة الحقوقية على أساس ان التربية على المواطنة و حقوق الانسان هو ورش أساسي ، و ان المعني بهذا الورش هم اجيال الغد و ان من بين الإجراءات التي قامت بها الوزارة هو ارساء اللجنة المركزية لحقوق الانسان سنة 2004 ،و ذلك بهدف تتبع برامج التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية و منها البرامج والمناهج التعليمية على سبيل المثال. بالاضافة الى احداث مرصد وطني و مراصد جهوية ، كما أشار ان المندوبية الاقليمية مستعدة للعمل سويا مع المجلس في إطار تفعيل الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية لان العمل الحقوقي ليس عمل صفي نظري بقدر ماهو عمل ميداني تواصلي تفاعلي .

بعد المداخلتين انقسم المشاركون الى ثلاث ورشات تمحورت اشغالها حول ثلاث محاور أساسية :

- الحقوق المدنية و السياسية

- الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية

- الحقوق الفئوية (النساء ،الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)

بعد ذلك قدمت الورشات من خلال مقرريها تقاريرها في جلسة عامة ليختتم اللقاء بعد مداخلات المشاركين في جو اتسم بالتفاعل الإيجابي .

http://www.khouribgapress.com/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86/

Ouverture à Barcelone du cycle du cinéma marocain contemporain et des droits de l'Homme

La filmothèque de la ville catalane de Barcelone abrite, depuis mardi dernier et jusqu'au 29 courant, le cycle de cinéma marocain et les droits de l'Homme. Initiée par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Association art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), cette manifestation vise, selon les organisateurs, à éliminer les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du 7ème art marocain apparue à la fin des années 90 et son engagement en faveur des droits de l'Homme.

Des tables rondes et débats seront animés les 15 et 16 courant par des réalisateurs et professionnels marocains lors de cet événement, avec la participation de Faouzi Bensaid, Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhamari, Leila Kilani et l'actrice Marjana Alaoui.

Le cycle sera, par ailleurs, marqué par la projection de plusieurs films marocains tels que "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Zéro" de Nour-Edine Lakhamari, "My Land" de Nabil Ayouch, "Les héros de l'inconnu" de Hassan Kher, "A Casablanca, les anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri.

http://www.libe.ma/Ouverture-a-Barcelone-du-cycle-du-cinema-marocain-contemporain-et-des-droits-de-l-Homme_a58003.html

"Les yeux secs" projeté à Barcelone

Cycle du cinéma marocain contemporain et des droits de l'Homme

Le coup d'envoi du cycle du cinéma marocain contemporain et les droits de l'Homme a été donné, mardi soir, à la filmothèque de la ville catalane de Barcelone avec la participation de 13 réalisateurs marocains. Ce cycle, qui se poursuivra jusqu'au 29 courant sous le thème "Après Tanger. Le Maroc d'aujourd'hui", est supervisé par l'écrivain et professeur universitaire marocain, Larbi El Harti, et le poète espagnol David Castillo.

La cérémonie d'ouverture de cette manifestation a été marquée par la présence du directeur général du Centre cinématographique Marocain (CCM), Sarem Fassi Fihri, et du directeur de la filmothèque de Barcelone, Esteve Riambau.

A cette occasion, El Harti a indiqué que les productions cinématographiques présentées lors de ce cycle évoquent des questions liées aux droits civils et politiques, mais aussi des sujets portant sur les libertés individuelles, l'égalité, les droits culturels et l'immigration. Ces films, réalisés lors de la transition politique qu'a connue le Maroc pendant les années 90, se penchent également, sans tabous, sur des problématiques sociales et morales, a-t-il précisé.

A l'ouverture de ce cycle, il a été procédé à la projection du court-métrage "Amal" (16 min) de Ali Benkirane et du long-métrage "Les yeux secs" de Narjiss Nejjar. "Amal" relate l'histoire d'une petite fille de douze ans qui vit dans la campagne marocaine. Chaque jour, elle se lève à l'aube et se rend à pied, avec son frère, à l'école du village située à plusieurs kilomètres de leur ferme. Elève studieuse et passionnée, son rêve est de devenir médecin. Jusqu'au jour où ses parents décident de ne plus l'envoyer à l'école.

Le film de Narjiss Nejjar raconte, lui, l'histoire d'une vieille femme qui sort de prison, après y être restée 25 ans. Dehors, elle rencontre Fadh, un jeune chauffeur de bus qui lui propose de la ramener à son village. La vieille dame accepte mais le prévient qu'elle le fera passer pour son fils, car dans ce village ne vivent que des femmes "condamnés à offrir leurs charmes". Là-bas, elle retrouve sa fille, Hala, chef rebelle et revêche de ce village, abandonnée 25 ans auparavant et décide de libérer cette communauté de la malédiction qui pèse sur elle. Initié par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Association Art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), ce cycle du cinéma vise, selon les organisateurs, à bannir les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du 7ème art marocain apparue à la fin des années 90 et son engagement en faveur des droits de l'Homme.

http://www.libe.ma/Les-yeux-secs-projete-a-Barcelone_a58043.html

PROJET DE LOI SUR LE TRAVAIL DOMESTIQUE

DES "PETITES BONNES" TOUJOURS MINEURES
AGE MINIMUM REQUIS ÉTABLI À 16 ANS
UN SALAIRE MINIMUM DE 1.500 DH VOTÉ
ET DES PEINES DE PRISON POUR LES CONTREVENANTS

16 ans, au lieu des 18 espérés. L'âge minium requis des "petites bonnes". C'est en effet, le nouvel état d'avancement du projet de la loi 19.12 sur les conditions d'emploi et de travail des employés domestiques, souvent discutée et amendée, qui vient d'être voté par la Commission "Justice et Droits de l'Homme" de la chambre des conseillers. Pourtant, ce n'est pas faute de mobilisation tous azimuts de nombreuses associations de défense des droits de l'Homme en faveur du relèvement de l'âge des travailleurs à la majorité, soit 18 ans. Des espoirs qui retombent comme un soufflet pour les membres du Collectif pour l'éradication du travail des petites bonnes, représenté par Omar El Kindi, vice-président de l'INSAF (Institution nationale de solidarité avec les femmes en détresse), qui croyait en un "sursaut de conscience de nos représentant(e)s pour contribuer à changer radicalement la situation dramatique de ces fillettes exploitées à souhait et victimes de tous les abus". Il semblerait que l'argument du gouvernement, qui aurait fondé ce "compromis politicien", serait que "la convention de l'organisation internationale du travail n'interdit pas clairement le travail des enfants au-delà de l'âge de 15 ans". Pourtant, comme exposé par les organes consultatifs constitutionnels, sollicités par la chambre des conseillers, c'est-à-dire le **Conseil National des Droits de l'Homme** et le Conseil Economique Social et Environnemental, les dispositions des trois conventions de l'Organisation Internationale du Travail (OIT) traitant du travail des enfants, convergent sur la limitation de l'âge minimal à 18 ans. Il a en effet été rappelé que les termes de la convention OIT 138 sur l'âge minimum, ratifiée par le Maroc en 2000, précise que "l'âge minimum d'admission à tout type d'emploi ou de travail qui, par sa nature ou les conditions dans lesquelles il s'exerce, est susceptible de compromettre la santé, la sécurité ou la moralité des adolescents ne devra pas être inférieur à dix-huit ans".

Pour autant, il est à noter quelques avancées importantes. Un salaire minimum fixé à 1.500 DH et accompagné d'un contrat écrit et signé entre l'employeur et l'employé. A défaut de respect du paiement ou de tout retard de versement, des peines de prison sont dorénavant prévues.

La longue route du débat social

Voilà plus de 12 ans que le sujet est sur la table. C'est en 2002, que Marrakech a abrité la première réunion des membres de l'Union Interparlementaire (UIP) et de l'Organisation Internationale du Travail (OIT), venus mobiliser les volontés politiques sur le travail des enfants. On y parlait déjà de sensibilisation de l'opinion publique, de soustraction des enfants engagés dans les pires formes de travail, et d'actions leur permettant de réintégrer le système scolaire. Car au cœur du fléau, en grande majorité, ce sont les jeunes filles qui sont touchées, employées par des ménages privés tiers, issues principalement de régions rurales et péri-urbaines caractérisées par la marginalisation et la précarité.

http://www.leconomiste.com/article/964747-projet-de-loi-sur-le-travail-domestiquedes-petites-bonnes-toujours-mineures

Le projet de loi antiterroriste adopté en commission

La Commission de justice, de législation et des droits de l'Homme a adopté mercredi 14 janvier le projet de loi 86.14 qui complète, renforce et durcit la législation antiterroriste.

En vue de renforcer la protection du Maroc contre les menaces terroristes et afin de combattre la menace de l'organisation Etat islamique, la Commission de justice, de législation et des droits de l'Homme à la Chambre des représentants s'est réunie mercredi 14 janvier afin de voter les amendements accompagnant le projet de loi 86.14 qui complète et modifie la législation existante, notamment la loi antiterroriste n°03-03, promulguée au lendemain des attentats de 2003.

En présence du ministre de la Justice et des libertés Mustapha Ramid, et suite à plusieurs études et débats, la Commission a approuvé le texte à la majorité. Les partis de l'opposition, à savoir l'USFP, l'Istiqlal, l'Union constitutionnelle et le PAM, se sont abstenus. Une abstention « politique » puisque que plusieurs des amendements qu'ils avaient proposés ont été adoptés. Ainsi, certaines des peines prévues par le texte ont été revues à la baisse. La plupart des propositions de l'opposition concernaient les droits de l'Homme.

Un projet de loi critiqué par le CNDH

Le ministre de la Justice a cependant assuré aux membres de la commission que le gouvernement « ne souhaite pas porter atteinte aux droits humains garantis par la constitution » mais plutôt à « protéger le Maroc de crimes terroristes qui pourraient mettre en péril la stabilité du pays ». Pourtant, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** saisi par la Chambre des représentants, a critiqué en décembre dernier le manque de précision du projet de loi, notamment en ce qui concerne l'infraction « d'apologie du terrorisme » punie de 5 à 15 ans de prison.

Rappelons que le projet de loi antiterroriste adopté en Conseil de gouvernement en septembre dernier, pénalise le fait de rejoindre ou de vouloir rejoindre un groupe terroriste, même si les actes terroristes ne visent pas à porter préjudice au Maroc et à ses intérêts, afin de lutter contre le départ de jihadistes vers l'Irak ou la Syrie. Aussi, les autorités marocaines auront désormais la possibilité d'interpeller et de juger tout citoyen étranger se trouvant sur le territoire du royaume et accusé de crimes terroristes dans d'autres pays. Le texte va maintenant être examiné en session plénière.

http://telquel.ma/2015/01/15/les-nouvelles-dispositions-loi-antiterroriste-approuvees_1430229

Le soutien des festivals cinématographiques marocains au centre de l'engagement du CCM (Sarem Fassi Fihri)

Barcelone, 15 janv. 2015 (MAP) - Le soutien des festivals et des cycles cinématographiques marocains organisés dans les différentes villes du Royaume ainsi qu'à l'étranger se trouve au centre de l'engagement du Centre cinématographique Marocain (CCM) et reflète l'importance du 7ème art pour présenter le Maroc et son héritage culturel et humain, a souligné le Directeur général du CCM, Sarem Fassi Fihri. L'appui apporté par le CCM à ce genre d'évènements reflète également l'intégration de cette institution dans le processus de développement global que connaît le Maroc dans tous les domaines, a indiqué M. Fassi Fihri dans une déclaration à MAP-Barcelone en marge du cycle du cinéma marocain contemporain et des droits de l'Homme qui se tient du 13 au 29 janvier dans la ville catalane. Cet évènement, marqué par la projection d'une vingtaine de films marocains et la tenue de conférences, constitue une occasion pour faire connaître le développement et l'ouverture du cinéma marocain durant la dernière décennie, a-t-il dit, précisant que le 7ème art marocain évoque divers sujets liés à la réalité et au développement de la société marocaine et à la question des droits de l'Homme qui a connu une évolution notable. Selon le responsable du CCM, les journées cinématographiques marocaines à Barcelone, qui connaissent une forte présence du public venu découvrir le développement du 7ème art marocain, connaissent un "grand succès". La deuxième journée de ce cycle du cinéma a été marquée par la projection du court-métrage "Courte vie" de Adil Fadili et du film "Zéro" de son réalisateur Noureddine Lakhmari. Initié par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Association Art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), ce cycle du cinéma vise, selon les organisateurs, à éliminer les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du 7ème art marocain apparue à la fin des années 90 et son engagement en faveur des droits de l'Homme. Au programme de cette manifestation des tables-rondes et des débats animés par des réalisateurs et professionnels marocains avec la participation notamment de Faouzi Bensaid, Narjiss Nejjar, Noureddine Lakhmari, Leila Kilani et de l'actrice Marjana Alaoui.(MAP).

http://www.menara.ma/fr/2015/01/15/1549032-le-soutien-des-festivals-cin%C3%A9matographiques-marocains-au-centre-de-l%E2%80%99engagement-du-ccm-sarem-fassi-fihri.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/01/2015